بأنه يشكل «مخرجاً مشرّفاً» للأزمة السياسية التي تهدد الحكومة. فالمحادثات التحضيرية ـ على حدّ قوله ـ برعاية اميركية، سوف تمكّن اسرائيل من الاصرار على مواقفها ومن محورة البحث في الجوانب الاجرائية للانتخابات، وليس في المواضيع الجوهرية ذات الصلة بمستقبل المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وقالت مصادر صحفية ان الوزير ارنس أوضح للوزير بيكر، خلال اتصال هاتفي معه، ان رسالة اميركية خطية تتحدث بالتفصيل عن استعداد الولايات المتحدة لدعم الخطوات السياسية والمشاركة في المشاورات، سوف تساعد كثيراً في اتخاذ قرار بالاجماع في جلسة المجلس الوزاري المصغر الثانية (**المصدر نفسه**).

ورداً على تصريحات لمقرّبين من الوزير ارنس قالوا فيها ان الوزير بيكر وعد بارسال رسالة خطية تتضمّن الاقتراح الاميركي، أوضحت مصادر في واشنطن انه ليس لديها علم بوعد خاص من هذا القبيل، «وبالتأكيد ليس هناك وعد بعمل ذلك قبل انتهاء جلسة المجلس الثانية». وأضافت المصادر ايّاها انه قبل ان تقدم الولايات المتحدة اقتراحاً خطياً من هذا النوع، وبشكل رسمي، سوف تجرى في واشنطن مداولات جادة، وفي العمق. «فالولايات المتحدة كانت ترغب في ان يتوصل الطرفان الى اتفاق، بدلاً من ان تشارك بنفسها كطرف في المفاوضات». ولذا، فمن الارجح الافتراض انه سوف تمرّ بضعة أيام، قبل ان تصل الوثيقة الاميركية؛ هذا ان وصلت اصلاً» (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، لم تصل أية وثيقة اميركية قبل عقد جلسة المجلس الوزاري الثانية. وتباينت المعلومات بالنسبة الى مجريات تلك الجلسة. فقد ذكر بعض المصادر الصحفية ان وزير الخارجية، ارنس، طلب من وزراء المعراخ، خلال الجلسة الثانية، سحب اقتراحهم الذي دعا الى تبنّي الدعوة المصرية «من اجل اتخاذ قرار بشأن قبول الاقتراح الاميركي». وقالت المصادر ايّاها، ان الوزير ارنس أسمع الوزراء أعضاء المجلس، خلال الجلسة الثانية، تسجيلات صوتية، بشأن الاقتراح الاميركي، الذي طرحه الوزير بيكر خلال لقائه به في نيويورك. واتضح من التسجيل ان الوزير ارنس آثر عدم اعطاء رد على الاقتراح، مكتفياً بالقول أنه سوف يطرح الموضوع على المجلس الوزاري، وانه، بالتالي، لم يطلب، ايضاً، صوغ الاقتراح خطياً (**هآرتس**، ٨/١٠/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، أشار العديد من المصادر الصحفية الى ان رئيس الحكومة حاول ثني وزراء حزب العمل عن طرح مشروع قرارهم للتصويت، قائلاً: «اذا تمّ التصويت، فالنتيجة واضحة. فليس لديكم اكثرية؛ ومعنى ذلك سقوط اقتراحكم». ثمّ سأل شامير الوزير بيرس: «هل انتم مصرّون على طرح مشروع قراركم للتصويت؟» فرد بيرس: «نعم، يجب التصويت» (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر صحفية ان القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري برفض اقتراح حزب العمل كشف، مرة أخرى، عن دافع الريبة وانعدام الثقة العميق القائم بين الليكود والمعراخ (**يديعوت احرونوت**، ٨/١٠/١٩٨٩).

وتعدّدت التكهنات بالنسبة الى الانعكاسات التي قد تترتب على قرار المجلس. وعادت الاضواء لتسلّط من جديد على احتمال حل الحكومة. وأشار بعض المصادر الصحفية الى انه، على الرغم من الموقف الموحّد الذي أظهره حزب العمل خلال مناقشات المجلس، الّا انه برزت تباينات في الآراء بين بيرس ورابين، بالنسبة الى الخطوة التالية المترتبة على قرار المجلس. فبالنسبة الى بيرس، لقد أكد، في معرض تعقيبه على القرار، انه يشكّل ضربة قاضية لعملية السلام. وفي وضع كهذا، فانه لا يرى أي جدوى من الاستمرار في المشاركة في الحكومة. لكن وزير الدفاع، رابين، وكما نقلت عنه أوساط مقرّبة منه، يفضل، في هذا الوقت، الانتظار قليلاً، الى حين وصول الاقتراح الاميركي (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله